

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

Integrated Rural Development Programs (PPDRI) as a mechanism for promoting local development in Algeria

خدوجة بومحكاك

جامعة سطيف 2

boumahkakkhadoudja@gmail.com

حميد رامي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

rami.hamid@enssp.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/05/09

تاريخ الإرسال: 2026/03/21

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التنمية في المجتمع الريفي الجزائري وإبراز أهم برامج المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية (PPDRI) وهذا في إطار تنفيذ سياسات التنمية في الجزائر لتمكين المناطق الريفية وتحسين ظروف معيشة سكانها باعتبار هذه الأخيرة أفضل آلية لتحقيق التنمية المحلية .

خلصت الدراسة إلى أن هذه البرامج يعمل على تنشيط الفضاء الريفي، ومن هذا المنطلق يمكن أن يضم المشروع الجوارى تدخلات متكاملة (المشاركة المحلية، الاندماج، التمكين، الاستدامة) تستهدف مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية، مع التركيز على المشاركة المحلية والاعتماد على المبادرات المحلية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة الفعالة والتي تسعى إلى تنشيط الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية الريفية المندمجة، البرامج، المشاركة، تكريس، الجزائر

Abstract:

This article seeks to analyze the reality of development in the Algerian rural society(PPDRI) highlighting the most important programs of integrated neighborhood projects for rural development, this is within the framework of the implementation of development policies in Algeria to empower rural areas.

The article concluded that these programs are working revitalize the rural space, and from this point of view, the neighboring project can include integrated interventions (Local participation, integration, empowerment, sustainability) Targets various economic, social, and infrastructure aspects,

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

with a focus on local participation that contribute to effective sustainable local development and aim to revitalize the local economy.

Keywords: Local development, integrated rural development, programs, Consecration, Algeria.

مقدمة:

توصف التنمية على انها ظاهرة إنسانية شاملة تهدف إلى تحسين الحياة في كل مجالاتها المختلفة، وعلى رأسها المجال الاقتصادي الذي يُعد الهيكل الأكثر قدرة على تلبية حاجات الفرد والمجتمع وإشباع بقية الهياكل الاجتماعية والثقافية والسياسية، واذ ترتبط التنمية - في معظم التصور السوسيواقتصادي - بمدى قدرة الدولة على رفع مستوى دخل الفرد، فإن الحديث عن التنمية في المجتمع الريفي يستدعي بالضرورة مقارنة خاصة تراعي خصوصية هذا الفضاء ومواءمة الآليات والخطط المستخدمة، فالتنمية الريفية لا تعني فقط الاهتمام باستغلال الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية استغلالاً رشيداً، بل تمتد كذلك إلى مراعاة تلبية الحاجات الثقافية والاجتماعية والسياسية لسكان الريف، بما يصون كرامتهم ويحافظ على هويتهم المحلية.

في هذا السياق، تحاول هذه الدراسة الانطلاق من إشكالية رئيسية مفادها: ما هي أبرز المعوقات الهيكلية التي تحول دون تحقيق تنمية ريفية مندمجة في الجزائر؟ وكيف يمكن تفسير فجوة التنفيذ بين الخطط التنموية المركزية وواقع المناطق الريفية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية، أهمها: كيف يمكن للمقاربة التشاركية واللامركزية أن تعزز فاعلية المشاريع الجوارية؟ وما مدى انعكاس برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) على تحسين ظروف العيش والحد من النزوح الريفي؟

1- مفهوم التنمية الريفية المندمجة في الجزائر واشكالاته

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار برنامج التعاون الموسوم بدعم التنمية المندمجة (ADIL)، تم عقد اجتماع لجنة التوجيه لذات البرنامج بحضور ممثلين عن مختلف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، إلى جانب شركاء البرنامج من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، كما حضره ممثلين عن وزارة الخارجية الهولندية، وممثلو سفارة مملكة هولندا، وأعضاء عن رابطة البلديات الهولندية التي تشرف على تنفيذ المشروع، ومنه فإن هذا البرنامج مجسد في شكل شراكة ثلاثية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر، والاتحاد الأوروبي، ودولة هولندا، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم تنمية مندمجة مستدامة ومتكافئة عبر تعزيز الحوكمة المحلية، تهيئة بيئة قابلة لتجسيد الاستثمارات المحلية عن طريق دعم الجماعات المحلية في تنفيذ مشاريع التنمية، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المواطن المحلي في تحقيق تنمية محلية له ومن أجله، باعتباره هدف ووسيلة في نفس

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

الوقت، وعليه فلقد تم توزيع هذا البرنامج على 12 بلدية نائية تابعة إلى أربع ولايات داخلية هي تبسة، تيارت، مستغانم، بسكرة.¹

علاوة عن هذا البرنامج هناك برامج و سياسات التجديد الريفي ومختلف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي اعتمدتها الجزائر كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، خاصة، وأن الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي بادرت إلى وضع التنمية الريفية كهدف تسعى لتحقيقه من خلال تبني اللامركزية الإدارية على المستوى المحلي، وذلك عبر الاعتراف بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة للجماعات المحلية، ولتجسيد هذه التنمية على مستوى الواقع المعاش، شرعت الدولة الجزائرية في إعداد المخططات التنموية المحلية بما فيها تلك التي تعنى بالتنمية الريفية، ثم بعدها إلى انتقلت ال البرامج ذات الطابع القطاعي والوطني، غير أنه ورغم عقود طويلة من الزمن، لا تزال الحكومات الجزائرية المتعاقبة تجتهد لإيجاد حلول مبتكرة لتحقيق التنمية الريفية، ومن ضمن تلك الحلول وضع تصنيفات جديدة للمناطق الريفية مثل مناطق الظل، المناطق الحدودية، المناطق الجنوبية إلى غير ذلك، بما يسهل من عملية رصد برامج محددة لكل منطقة حسب تصنيفها وحسب خصوصيتها.²

بالعودة إلى برنامج التنمية المحلية المندمجة (ADIL) وقبل التطرق إلى كيفية تجسيده على أرض الواقع في الجزائر، بحكم أنه لا يزال في مرحلة التنفيذ، بحيث أُطلق فيه يوم 29 سبتمبر 2025 أين أشرف على مراسم الاطلاق الرسمي للبرنامج بالجزائر العاصمة وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السيد "سعيد سعيود".

وقبل الشروع في تحليل محتوى هذا المشروع، من الضروري تناول مفهوم عام حول التنمية الريفية المندمجة من جهة، ثم التطرق لاهم الإشكالات التي دفعت الحكومة الجزائرية إلى تبني هذا البرنامج.

1.1- مفهوم التنمية الريفية المندمجة

ارتبط مفهوم التنمية **Development** في بدايته عند الكثير من المفكرين ارتباطا مباشراً بظاهرة التحديث **Modernism**، إذ أن مفهومها مر بعدة مراحل انتقل من المفهوم المحلي المحدود القائم على تشجيع المساعدة الذاتية لتوفير الخدمات الاجتماعية، مروراً بمفهوم التنمية الريفية المتكاملة، وصولاً إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة، الذي يحظى اليوم باهتمام متزايد من كبريات المنظمات التنموية في العالم، وفي هذا الإطار، يعرفها **ديميلي إدوار (Dembélé Edouard)** بأنها "مسار يشمل مجموعة من الإجراءات والقوانين بغية ترقية الوسط الريفي وتحسينه، وتتعلق أيضاً بالتهيئة المادية التي ترفع من جودة الحياة وتساهم في الاستقرار والأمن بشكل مستدام لسكان الريف"³، كما تتبنى منظمات الإسكوا الفاو واليونسكو (FAO & UNEP)

¹ وزارة الداخلية والنقل: ورشة عمل للتعريف ببرنامج "أديل" لدعم التنمية المحلية، التلفزيون الجزائري، entv.dz، يوم 17 / 01 / 2026

² نور الدين حاروش، ريفية حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، " المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة"، المجلد 05، العدد 02، ص ص- 488-510، ص، 489.

³ مصباح حراق، محمد هبول، عبد الرزاق مرقان، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)- " مجلة ميلاف للبحوث والدراسات"، العدد 2، 2015، ص، 18.

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

(UNESCO) تعريفاً أوسع يشمل الاهتمام بسكان الريف بصفة عادلة ومستدامة، خاصة الفئات المحرومة، عبر تحسين أوضاع الزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية وبناء القدرات، وتعرفها منظمة الإسكوا : بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجاعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع¹، بينما تعريفها من طرف منظمتا الفاو واليونسكو، بأنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها بصفة عادلة ومستدامة سكان الريف والفئات المحرومة، وترمي إلى تحسين المعيشة من خلال الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية.

فالتنمية الريفية في مفهومها الأوسع تعني عملية تغيير اجتماعية شاملة للريف تهدف لترقية مستوياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية، ويمكن ملاحظة ذلك بصفة جلية في مفهوم "التنمية الريفية المتكاملة" الذي يركز على التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية²، و"التنمية الريفية المستدامة" الذي يعطي البعد البيئي زخا خاصا وضروريا، خاصة ما يتعلق بصون حقوق الأجيال اللاحقة.

ومنه، التنمية الريفية هي عملية مستمرة وواسعة تشمل كل البنى في منطقة الريف، وفي نفس الوقت جامعة هادفة لتحقيق التنمية الريفية مع الحفاظ على الخصوصية الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والثقافية للريف³.

وعليه فالتنمية الريفية انتقلت تاريخيا من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة، الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية العالمية، في الآونة الأخيرة، وتنقسم الى فرعين:

أ- **التنمية الريفية المتكاملة** : يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية، وصناعات ريفية، تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية. ولقد تبنت العديد من الدول العربية ومنها الجزائر، برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة اجتماعية مثل مشاريع الصحة، والتعليم، والنقل، والمياه... وغيرها⁴

¹ نفس المكان

² توفيق تمار، ولهي بوعلام التنمية المستدامة في الجزائر وواقع الاسكان الريفي-دراسة ميدانية للبلديات الريفية لشرال ولاية المسيلة، " دراسات اقتصادية"، المجلد 06، العدد 01، ص ص- 336-382، ص 489.

³ توفيق بوخودني، كريمة بورحلي، التنمية الريفية المدججة ووقعها على الريف الجزائري - جيجل نموذجاً-، " مجلة أبحاث ودراسات التنمية"، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص 103

⁴ مصباح حراق، محمد هبول، عبد الرزاق مقران، مرجع سبق ذكره، ص 19.

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

ب- **التنمية الريفية المستدامة:** إن مفهوم التنمية الريفية المستدامة يستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة (الاحتياجات المادية والمعنوية)، في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية، من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الحرمان، من الوصول الذاتي إلى الموارد الإنتاجية، الخدمات، المؤسسات العامة، الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة، كل هذا بما يضمن لهم العيش الكريم وبدون المساس بحقوق الأجيال القادمة، فض ذات الوقت يحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية، لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي تمثل كذلك تنمية ريفية ذات بعد بيئي مستدام.¹

وفي الاخير؛ نستنتج أن تنمية الوسط الريفي، لا تعني فقط تزويد المواطن الريفي بالوسائل التي تساعد على رفع إنتاجه الزراعي أو تحسين الظروف العامة للحياة، ولكن أيضا إعطائه الوسائل لتحمل مسؤوليته كعامل مسؤول عن تنميتها. فالتنمية الريفية هي ترقية عالم الريف على المستوى الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي التربوي والانساني.

2.1- أهمية وأهداف التنمية الريفية المندجة

تحظى قضية التنمية عامة ومسألة التنمية الريفية خاصة، باهتمام الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار، ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- فئة لا بأس بها من سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية، على وجه التحديد في الدول النامية والدول الفقيرة.
- التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف والحضر، حيث تشير تقديرات المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر تتجاوز ما بين 4 إلى 6 مرات نصيب الفرد في الريف.
- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف بالمقارنة مع سكان المدن والحوضر الكبرى.
- تم تسجيل أعلى نسب للفقراء في العالم في المناطق الريفية بالمقارنة مع المدن والحوضر.
- ارتفاع معدل الزواج من الريف نحو المدن، خاصة بين الفئات ذات القدرات من الشباب، حرم المناطق الريفية من الاستفادة من القدرات الذاتية التي تساعد على تطويره.²

وعليه، وبالنظر لأهمية وضرورة التنمية بالنسبة لسكان الارياف والبادي غبر العالم، فرضت التنمية الريفية نفسها كقضية مجتمعية ملحة، لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها الشامل والمستدام.

¹ المكان نفسه.

² مصباح حراق، محمد هبول، عبد الرزاق مقران، نفس المرجع السابق، ص، 19.

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

ونهدف من خلال تحقيق التنمية المحلية إلى ما يلي:

- إعادة النظر في التوازن البيئي بين الحضر ومشاكله البيئية، وبين الريف ومميزاته البيئية
- إيقاف عملية زوال الريف في مواجهة الزحف الحضري، وهذا يمر بالضرورة عبر حماية إعادة الزحف إلى الريف، وتنمية كما كان تاريخيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين المستوى المعيشي للريف بكل أبعاده، للحد من مشاكل الريف وتحقيق توازن بينه وبين زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف.
- إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لهم.
- تنمية الموارد البشرية وتمكينها وللاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية في الريف .
- توفير وخلق فرص عمل جديدة في من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية المحلية.
- توجيه المناهج والبرامج الدراسية والإعلامية في الأرياف بما يكفل التدريب اللازم لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.
- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية عبر دمج الريف كعنصر أساسي من عناصر تنمية القطاعات الاقتصادية، بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى.¹

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف الأهداف السياسية الوطنية فتنمية الريف له مغزى سياسي يستهدف تعزيز الروابط ما بين ظروف ومشكلات المجتمعات الريفية، وبين ظروف ومشكلات المجتمع ككل، وكذلك مع قدراته المادية وغير المادية، ويعني ذلك تبني مقاربة بنوية تجعل من مشكلة التنمية الريفية مشكلة وطنية تستدعي أشراك كل المجتمع لإيجاد حلول لها، الحضري والريفي على حد سواء.

3.1- معوقات تجسيد التنمية الريفية المندمجة في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول تواجه مشاكل تحول دون تحقيق هذه التنمية الريفية رغم الامكانيات والبرامج التي تمت رصدها، وقد ترتبط هذه المشاكل بمعوقات طبيعية وبشرية واقتصادية واجتماعية مختلفة باختلاف الزمان والمكان والحكومات التي اشرفت على حلها.

وتشمل المعوقات الطبيعية، كل من الجفاف والتصحر واتساع رقعة الصحراء الجزائرية، بينما تشمل المعوقات البشرية الانحجار السكاني، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وبسبب اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر يستحيل إيجاد حلول وطنية مركزية، بل من الضروري اعتماد مقاربة قائمة على تبنية المشاريع ومراعاة خصوصية المناطق الريفية، ذات الطبيعة الصعبة، فكثير من سكان الأرياف يقطنون في مناطق جبلية وعرة تنعدم فيها

¹ الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبلو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص، 21.

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

المسالك والطرق المستوية، وكذلك سكان الصحراء الذين يعانون من زحف الرمال ومن شح الموارد الزراعية بسبب الجفاف.

أما المشاكل الاقتصادية فتتضمن قلة الاستثمار في الريف، وصعوبة الوصول إلى التمويل والأسواق، وضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى هيمنة المنتجات الأجنبية، وهجرة الأيدي العاملة نحو المناطق الصناعية التي تقدم أجور أعلى وظروف عمل أفضل، كما أن المشاكل الأخرى، كضعف البنى التحتية وضعف التعليم وقلة الرعاية الصحية والبطالة تؤدي إلى تدهور المعيشة في الريف، وتساهم بدورها في تفاقم من ظاهرة النزوح نحو الحواضر والمدن.¹

غير أن أهم مشكلين يحولان دون تجسيد التنمية الريفية يمكن تلخيصهما، في ظاهرتي تفاقم الفقر و النزوح نحو المدينة، وهذا مايقودنا الى المعوقات الاجتماعية؛ فالفقر والنزوح الريفي في حقيقة الأمر هما صورة للتمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل ولا يزال يهدد حياة البشر، فالفقر وما ترتب عنه من نزوح ليسا ظاهرة حتمية متأصلة في المجتمعات، أو قد تظهرا كنتيجة للفوارق البيولوجية التي يتوارثها الأفراد، وإنما هي نتاج أنماط معيشية بين الأفراد تنشأ بسبب ظروف وعوامل تاريخية معينة.

ويرتبط الفقر بالعوامل التالية:

أ- **العوامل السياسية:** تسببت التقسيمات الجغرافية الخاضع لمنطق تاريخي أو استعماري لبعض البلدان في التواجد في مناطق قليلة الموارد، مما أثر سلبا على حياة الأفراد في ذلك البلد، كما قد يؤدي غياب الحكامة والكفاءة في تطبيق بعض السياسات غير عادلة إلى الفقر الريفي، نتيجة سيطرة فئة نافذة من المجتمع على الثروة بسبب تراكم النفوذ والسلطة لديها، بينما يتم حرمان الاغلبية من حقها في التنمية.

في حقيقة الامر الجزائر لا تعاني من مشكلة الحرمان الجغرافي لان الله عز وجل حباها بمقع جغرافي مناسب وموارد كافية، وإنما تكمن المشكلة في سوء ادارة تلك الموارد عن طريق الحكومات المتعاقبة، لذلك ترمي البرامج التنموية الريفية المدججة لتصحيح الخيارات الحكومية السابقة.

ب- **العوامل الاجتماعية:** تساهم العوامل الاجتماعية وانتشار اللامساواة بين أفراد المجتمع بين مختلف بين الجنسين، وضعف توزيع الخدمات من نقل وتعليم وصحة، والتمييز في توفير فرص التشغيل، في تعزيز الطبقية في المجتمع، مما يؤدي الى زيادة الفقر ومنه إلى ضعف مشاركة بعض الفئات في التنمية الريفية².

¹ فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة علمية في ملتقى وطني حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، بجامعة برج بوعريريج، يومي 14-15 أفريل 2018، ص-ص 2-12.

² علي علال، محمد عرار، برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآليات دعم محلية برامج تحت اشراف محافظة الغابات المسيلة 2009 إلى 2016، "مجلة الإدارة العامة واقتصاد التنمية"، مجلد05، عدد01، 2024، ص، 17.

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

ج- **العوامل الاقتصادية:** تعتبر من أهم العوامل في التي تتفاقم ظاهرة الفقر في منطقة الريف، نظرا لارتباطها الوثيق بمسألة التفاوت في دخول الأفراد، و تتمثل المشكلة الاقتصادية في مناطق الريف في عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الفضاءات المحلية أو استغلالها بالطريقة الخطأ لأسباب، مما يؤدي الى عجز الإنتاج المحلي في تغطية الاستهلاك الريفي المحلي، كما يعاني الريف من عدم بالتنوع في الأنشطة الاقتصادية والتركيز على نفس الانشطة على غرار الزراعة أو الرعي، الأمر الذي يؤدي الى قلة المداخيل ويساهم في ارتهاق مستقبل الأسر والعائلات الريفية للفقر.

إن الفقر وقلة المداخيل الناجمة عن العوامل السابقة، يقيد قدرة سكان الريف في الجزائر خاصة المجموعات المحرومة على تبادل وتعلم مناهج ملائمة بيئيا واجتماعيا للتنمية الريفية المستدامة، وغالبا ما تعجز تلك الفئات عن تأمين وتحسين مستوى معيشتها بما يضمن لها كرامتها، وبسبب قلة الموارد وعدم القدرة على التأثير في السياسات، يجعل ساكنة الريف مستقلين تماما عن المشاركة الفعالة في برامج التنمية الريفية، كما أن الاستخدام العشوائي وغير المستدام للموارد البيئية المتاحة في الريف يؤدي إلى استنزافها بسرعة، ويساهم بدوره في تفاقم الفقر ومع النزوح من الريف.¹

في حقيقة الامر المشكلة الاقتصادية في الريف الجزائري وانعكاسها على تزايد مستويات الفقر فيها، هو جزء لا يتجزأ من المشكلة البنوية للاقتصاد الوطني، اذ يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل يكون حصري على تصدير المحروقات مما يكسبه صفة الاقتصاد الريعي²، ومن خصائص الاقتصاد الريعي هو الاعتماد الكلي على مصدر وحيد للدخل بالإضافة لاحتكار الدولة توزيعه عن طريق المنح والمساعدات والتوظيف في القطاع العام، وهذا ما يخلق نوع من العزوف عن العمل. فالريف كغيره من مناطق الوطن يعتمد على توزيع الربح وهذا أثر على تنوع المنتجات بشبب قلة انخراط الشباب في القطاعات الفلاحية بسبب قلة الأجور، كما تأن وفرت الربح اعطت الارحية للحكومات الجزائرية في السابق لتأخير المشاريع التنموية الانتاجية في مناطق الريف.

وأما ظاهرة النزوح من الريف نحو الحضر، فهي من مظاهر حركة السكان في الدول النامية، ويحفز هذا النوع من النزوح العوامل الطارة في المناطق الريفية، وما يقابله من عوامل الجذب في المناطق الحضرية. وتشمل تلك العوامل الضغط السكاني، قلة الأراضي الزراعية، الأنظمة غير ملائمة للملكية الأراضي، تخلف أدوات وأساليب الاستغلال الزراعي مما ينجم عنه انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يسبب الفقر والجوع، وافتقار المناطق الريفية للخدمات الاجتماعية النوعية من صحة وتعليم ومواصلات، وبالمقابل تمتاز المدن بجاذبيتها كمراكز لفرص العمل والخدمات الاجتماعية، والثقافية، والرياضية. وعلى اثر ذلك ظهر ب مجتمعان متناقضان حضري وريفي.

¹ المكان نفسه.

² بن مرزوق عنتر، زروقة اساعيل، الاقتصاد الريعي واشكالية بناء الدولة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 8، العدد 1 2018، 2024، ص-ص 333-345.

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

تجتمع العوامل المذكورة انفا في الحالة الجزائرية، اذ لا تختلف العوامل الطاردة للسكان من الريف نحو المدن عن تلك التي تم رصدتها في الدول النامية الاخرى، ويمكن فقط اضافة بعض الظروف والاحداث التاريخية مثل العشرية السوداء، وما رافقها من احداث دامية ساهمت في نزوح مئات الالاف من السكان من الارياف نحو المدن بسبب البحث عن الامن، ورغم تحسن الظروف الامنية وعودة الاستقرار في كثير من تلك المناطق، الا ان النزوح العكسي لم يتحقق، وعليه بات من الضروري ابتكار حلول نوعية لتثبيت من تبقى من ساكنة الارياف، ولتشجيع من يرغب في العودة على ذلك¹.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من النازحين:

- **النازحون غير انتقائيون:** وهم أولئك الذين ضاقت بهم سبل العيش في قراهم ومدنهم الصغرى، وهم في العادة من الأميين ومنعدي المهارة، وهذا يعني عدم قدرتهم مبدئيا على إضافة شيء للعملية الإنتاجية .

- **النازحون الانتقائيون:** وهم ممن يملكون قدرا من التعليم والمهارة، ويمثلون الفئة المميزة في الريف، إذ لا يوجد مجال كاف في الريف لإشباع طموحاتهم ، لذا يسعون إلى تحقيق ذاتهم عبر النزوح الى الحواضر ، وهؤلاء يعتبرون عامل إيجابي للعملية الإنتاجية في الريف، كما أن هذا النوع من الممكن أن ينهض بالريف وتنميته اقتصاديا واجتماعيا، لذلك نزوح هذا النوع يعرض الريف للحرمان النسبي والى توسع الفجوة بينه وبين المدينة².

عليه فالنزوح الريفي بنوعيه يفاقم من ظاهرة الضغط السكاني في المدينة، كما يضعف فرص التنمية في الريف، اذ يؤثر في قلة اليد العاملة في القطاعات الفلاحية الريفية، كما يساهم في اندثار الكثير من القرى والمداشر، وهذا بالضبط ما تعانيه الكثير من القرى والمناطق الريفية في الجزائر، مما يستدعي اتباع اليات واجراءات لتثبيتهم في المناطق الريفية³، وحسبت قديرات خبراء البنك الدولي المبينة على تقرير آفاق التحضر- في العالم الصادر عن الأمم المتحدة يعيش حوالي 70 بالمئة من سكان الجزائر في المناطق الحضرية، في حين يتوزع الباقي بين الارياف والمناطق الحدودية.

2- سياسة التجديد الريفي وأهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

بعد أن تم التطرق إلى مختلف المشاكل والأسباب الدافعة لتبني برامج التنمية الريفية المندمجة، سنركز في هذا الجزء من الدراسة على سياسة التجديد الريفي وما احتوته من مشاريع، بالرغم عدم اقتصر التنمية المحلية في الجزائر على البرامج والمخططات التنموية ذات الطابع المحلي فحسب، بل هناك برامج تنموية اقتصادية على درجة عالية من الكفاءة تدعم مسار التنمية الريفية المندمجة، وهذا تماشيا مع التوجه الجديد للدولة الجزائرية

¹ مصطفى ج جعوفي، قتالي ج جعبد الغنيج ، سوسيولوجيا النزوح في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 8، العدد 4، 2014، 2024، ص- 07-26.

² فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره، ص، 4.

³ مصطفى ج جعوفي، قتالي ج جعبد الغنيج ، مرجع سبق ذكره، ص- 07-26.

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كألية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر منذ العام 2020، والقائم على دعم تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل والمناطق الريفية على وجه الخصوص عبر الإحاطة بمشاريع التجديد التنموي باختصار، والتركيز على مشاريع التجديد الريفي وبرنامج أديل.¹

1.2- سياسة التجديد الريفي في الجزائر

يعتبر التطور الاقتصادي من بين أهم المعايير الأساسية التي تقاس بها تطور المجتمعات وارتقاؤها الى مصاف المجتمعات المتقدمة، وحافظت الدعامة الاقتصادية على أهميتها وثابتها ضمن المؤشرات التي تحدد فعالية الأنظمة الاقتصادية عبر العالم، كما يعتبر مدى تحقيق التنمية الريفية احد اهم المؤشرات الدالة والمميزة بين الأنساق الاقتصادية العادلة وغيرها من الأنساق التي لا تتوفر فيها هذه المعايير، وإذا ما اعتبرنا الريف أحد الأنساق الاجتماعية الفرعية للمجتمع، فمن الطبيعي أن يتأثر بنفس المؤثرات التي يتأثر بها المجتمع. وبدوره ومثله مثل باقي المجتمع سيسعى الريف للتكيف مع مختلف التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتكيف معها المجتمع ككل، لذا فإن رسم أي سياسة تنموية جديدة بالضرورة سيكون له انعكاس وتأثير على بنية المجتمع ككل، وامتداد ذلك الى الأنساق الفرعية بما فيها الريف.²

شهدت الجزائر على غرار العديد من دول العالم الثالث تحولات مضطربة في سياساتها الاقتصادية، ففي فترة الستينات وبعد الاستقلال مباشرة حاولت تكييف المجتمع (اقتصاديا واجتماعيا) مع هذه السياسات المتبعة والمتعلقة اساسا بمركزية القرار السياسي والاقتصادي الذي فرضه اختيار بنية النظام الاشتراكي كنموذج حكم، لذا خضعت كل القطاعات (الصناعة-التجارة-الفلاحة..) لهذا المنطق. تماشيا مع ذلك، ولهذا حاولت الجزائر النهوض بالريف بوصفه عانى كثيرا من ويلات الاستعمار وسياساته التدميرية، وذلك لتعويض اهالي الريف عن الخسائر التي تكبدوها ابان الحقبة الاستعمارية (خاصة سياسة الارض المحروقة وتدمير المحاصيل لقطع الصلة بين الريف وبين المقامين).

وعليه، تبنت الحكومة آنذاك العديد من السياسات التنموية لتشجيع الأفراد والجماعات على خدمة الارض وفلاحتها بوصفها المصدر الاساسي للثروة، وبوصف الريف كان يعتبر أكثر مناطق البلاد تضررا من الاستعمار الذي حرمه ادنى حقوقه، واعتبر نموذج التسيير الذاتي المستوحى من الفكر الاشتراكي في الفترة الممتدة ما بين 1962-1970، النموذج الأكثر انتشارا في المناطق الريفية، ولقد اختلفت تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن بقية التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية حيث أنها طبقت تلقائيا من طرف الفلاحين اغلبهم يفتقر لخبرة تسيير مستثمرات فلاحية كبرى، بعد مغادرة الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم مخلفين وراءهم تغييرا اجتماعيا واقتصاديا واضحا في الريف الجزائري.³

¹ نور الدين حاروش، ربيعة حروش، مرجع سبق ذكره، ص، 490.

² مصباح حراق، محمد هبول، عبد الرزاق مفران، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

³ فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره، ص، 3.

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

في حقيقة الامر وبالرغم من الامكانيات المرصودة لهذا المشروع، الا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي للريف لم يشهد ازدهارا مشهودا بسبب عدم مراعاة الخبرة والافتقار الى القدرات التسييرية العالية التي تؤهلهم لإدارة مستثمرات ضخمة تقدر بالآلاف الهكتارات، كما ان القطاع الريفي كان يعاني من تقادم الوسائل المستخدمة في الزراعة والقطاع الفلاحي مع تأخر كبير في التحديث، رافقه قلة او انعدام الكوادر الكفاءة المهنية العالية، مع عدم كفاية الهياكل القاعدية الأساسية للطرق و غياب أو نقص مختلف الخدمات كالصحة والتعليم والنقل والسكن، الكهرباء والغاز ومياه الشرب وغيرها من الخدمات الأساسية الضرورية للحياة الكريمة.¹

استمرت الاوضاع في الريف الجزائري في وضعيتها المزرية نتيجة فشل نموذج التسيير الناقى الذي تم استيراده من الاتحاد السوفيتي، اذ لم يتم تكيفه بالشكل الكافي ليتواءم مع طبيعة الريف الجزائري وخصوصيته الطبيعية والمجتمعية والاقتصادية، وهذا دفع بأصحاب القرار التخلي عن هذا النموذج في فترة الثمانينات لاسيما مع تولي الشاذلي بن جديد الرئاسة، كم ان ارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة غيرت من اهتمامات الحكومة من التركيز على المنتج المحلي الى سياسة الاستيراد المكثف، والذي ادى الى الانهيار الاقتصادي في اواخر الثمانينات²، وعلى اثر ذلك اندلعت احداث 5 أكتوبر 1989 ومن ثم اعلان القطيعة مع نموذج التسيير المركزي.

شهدت فترة التسعينيات والى غاية بداية الألفية الثالثة وبسبب اعمال العنف التي شهدتها الجزائر تخلي كلي عن الريف، فالجزائر التي كانت تعاني من شبه عزلة دولية كانت تفاوض لإعادة جدولة ديونها المتراكمة المستحقة للمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والذي فرض سياسات نقدية وتقشفية شديدة عللا الجزائر ارغمتها على تقليص النفقات العمومية، وماترتب عن ذلك من الغاء الكثير من المشاريع بما فيها المشاريع الريفية، وهذا ماساهم في تردي الوضع الاقتصادي في تلك المناطق، ناهيك عن الأوضاع الامنية السيئة التي كانت تؤثر على استقرار الساكنة في تلك المناطق.

بعد انتعاش اسعار النفط بات لزاما على الحكومة الجزائرية الالتفات الى تلك المناطق من اجل التخفيف من معاناتهم نتيجة ثنائية العنف/التهديم (العنف الذي مارسه عليهم الجماعات الارهابية، والتهديم الذي تعرضوا اليه من طرف الحكومة القائمة انذاك)، ولتحقيق هذه الغاية فقد تم تطوير و توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي طبق خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2002 الذي يشمل الفضاء الريفي ومتغيراته المحلية ، واتبع في العام 2003 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) والذي تضمن ولأول مرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، واستمر الامر على نسق الاصلاحات المتتابة الى غاية عام 2008

¹ --الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، مطبوعة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر 2010، ص، ص، 2، 3.

² وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري ي: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد08، عدد02، 2021، ص89.

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

أين تم إجراء بعض التعديلات الهيكلية على تلك البرامج تمثلت أساسا في إشراك باقي القطاعات الحياتية فيها مثل قطاعات السكن، الصحة، التعليم، النقل، الإدارة، التجارة، التشغيل¹.

وعليه، أصبحت العديد من القطاعات تدمج عند اقتراح مشاريعها الخاصة في مناطق الريف كذلك، بعد أن كان ذلك مقتصرًا على محافظة الغابات فقط، بغية المساهمة في التنمية الشاملة للفضاء الريفي، وعلى اثر هذا تم تحديد مسمى جديد الموسومة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في إطار سياسة التجديد الريفي، ولا زالت تلك البرامج مستمرة إلى غاية يومنا هذا.

2.2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

ظهرت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كآلية جدية لتنفيذ سياسة التجديد الريفي، فمع أواخر العام 2008 شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر هذه الآلية في تنفيذ سياسة زراعية جديدة في الجزائر، تحت مسمى سياسة التجديد الزراعي والريفي (PRAR)، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند هذه السياسة الزراعية الجديدة على تحرير المبادرات والطاقت، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر.

ارتكزت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 16-08 المؤرخ في 3 أوت 2008، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، بما فيها منطقة الريف². كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة، عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع المحلي والدولي، وتنقسم سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى ثلاثة محاور أساسية، كالتالي:

أ- **محور التجديد الفلاحي (PRT):** والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وإلى تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، يعتمد في ذلك على ثلاث برامج أساسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحلقية
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)
- المهارات والبنيات التحتية
- التكوين

¹ نور الدين حاروش، رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص، 491.

² نفس المرجع، ص، 490.

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

ب- **التجديد الريفي (PRR):** والذي يهدف إلى حماية وصون الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية، عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي (PSRR-SI) من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (SNADDR) لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق.. ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.¹

- المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندجة (PPDRI) والمشاريع الحوارية لمكافحة وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى. التصحر (PPLCD) من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتسعى السياسة الجديدة للتنمية الريفية على أن تكون متعددة الموارد في مفهومها، ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها، وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية، وبدرجة لا مركزية. فهذه السياسة أسست على الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية.

ج- **تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT):** تهدف هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة على تطبيق مختلف البرامج السابقة جراء الصعوبات التي يمكن أن يواجهونها وقد أسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع على عقدي كفاءة (نجاعة لخمس سنوات 2009-2014) مع جميع ولايات الوطن.

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية: تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، على أن يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية، ويضم هذا العقد 10 برامج.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية: وقد تم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، وتحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، وتقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندجة المشعرة والمنفذة، توسيع الإنتاج، وحماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها، ويضم هذا العقد 12000 مشروع جوازي²

¹ الطيب هاشمي، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سعيدة كنموذج للمخطط)، "مجلة الحقيقة"، المجلد 12، العدد 1، 2013، ص 198.

² الطيب هاشمي، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سعيدة كنموذج للمخطط)، نفس المرجع السابق، ص 199.

2.3 برنامج التنمية الريفية المندمجة (ADIL)

يقوم هذا البرنامج على شراكة ثلاثية بين الجزائر ، هولندا ، الاتحاد الأوروبي ، بحيث يشمل هذا البرنامج كل من ولاية تبسة في كل من بلدية الشريعة ، بئر العاتر ، الوزرة ، وولاية بسكرة في كل من بلدية القنطرة ، مشونش ، سيدي عقبة ، وولاية مستغانم في كل من بلدية سيدي لخضر ، أولاد بوغلم ، خضرة ، وولاية تيارت في كل من بلدية تيارت ، زمالة الأمير عبد القادر ، مدروسة ، أن السمة الأساسية التي تجمع بين هذه الولايات كونها كلها داخلية ، واما البلديات فتم اختيارها بالنظر لطابعها الريفي ، وتقدر الميزانية الإجمالية المخصصة لهذا البرنامج ب 21,8 مليون أورو¹ ، ناهيك عن المساعدة الفنية والتقنية منقاة الخبرة من دول الاتحاد الأوروبي لاسيما هولندا.

يسعى هذا البرنامج لتحقيق التنمية المستدامة في إطار العلاقة التكاملية بين الخبرة الهولندية في هذا المجال من جهة ، والجهود الجزائرية الرامية إلى تحقيق هذه التنمية من جهة أخرى ، كما أكد سفير الاتحاد الأوروبي في الجزائر " ديفو ميادو " بأن هذا البرنامج يعكس الرؤية المشتركة بين الأوروبيين والجزائريين وهذا مايعزز التقارب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.²

في حقيقة الأمر ورغم ضالة الغلاف المالي بالمقارنة مع حجم الولايات التي استثمرت فيها الاموال ، وكذلك الاهداف المرصودة ، الا انه يبقى مشروع طموح ويعبر عن حركة لم يشهدها القطاع الريفي من ذي قبل ، كما انها تفتح المجال امام تراكم الخبرة الهولندية حيث يلعب الريف الهولندي دورا مركزيا في دعم التنمية الوطنية في قطاعي الفلاحة والسياحة في هولندا.

ومما سبق ، يتضح أن سياسة التجديد الريفي هي سياسة طموحة نحو ترقية الفضاء الريفي بجميع عناصره وذلك من خلال تخطيط برامج تنموية مختلفة ، ثم وضع آليات لتنفيذها ، ولعل أهم هذه الآليات تتمثل في:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) : تركز سياسة التجديد الريفي على استراتيجية عملية ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، والتي تركز على تنفيذ لامركزي للبرامج حسب الأهداف ، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي ، النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) (SNADDR) ، الذي يركز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة (IDD) ، والذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الإحتياجات والأولويات ، وكذا معرفة مستويات التنمية

¹ الإذاعة الجزائرية ، إطلاق برنامج التنمية المحلية المندمجة "أديل" رسميا عبر ولايات نموذجية ، news.radioalgerie.dz ، 2025/09/29 ، على الساعة 14:59.

² المرجع نفسه.

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر، مقارنة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم. أما بالنسبة للمشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة¹.

- **والمشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI):** وتبرز أهمية المشروع في كونه يستهدف تثبيت الساكنة وتشجيع الاستقرار الاجتماعي في مناطق الريف، عبر تحسين الظروف المعاشية في تلك المناطق، ودعم لهم السكن الريف، ومد سبكات الطرق وتحسين خدمات العلاج وتحسين ظروف ومستويات التدريس، ناهيك عن توفير الأمن، وهذا ما سمح بتحقيق جزء كبير من الأهداف المسطرة، وهو رجوع الكثير من السكان الذين غادروا تلك المناطق لخدمة أراضيهم الأفراد، الأمر الذي ساهم في عودة النشاط الزراعي الأسري مثل: زراعة المحاصيل الزراعية الكبرى، غرس الأشجار المثمرة، تربية المواشي، زيادة على عودة الصناعات الحرفية التقليدية، وانعكس ذلك إيجاباً على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم².

رغم عدم كفاية الوقت بأن البرامج حديثة ولا تزال قيد التنفيذ، إلا أن النتائج الأولية تفيد بأن المشاريع حققت بعض النتائج الجزئية المرجوة، وأهمها تثبيت الساكنة الذين شعروا بتحسين الظروف المعيشية بالمقارنة مع الفترات السابقة، كما أن عودة الكثير من السكان الذين استفادوا من بعض المشاريع التنموية في مجال استصلاح الأراضي، أو في إطار تربية المواشي يشير بدوره أن المشروع يمكنه أن يحقق أهدافه بشرط أن يتبع باليات أخرى، وبشرط أن يكون هناك تكامل بين القطاعات، خاصة الخدماتية منها.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكننا أن نستنتج بعض النتائج الهامة، والتي ترتبط بموضوع التنمية الريفية ومختلف المشاريع التي تم رصدها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بغية تحقيق التنمية ومنح الاستقرار الاجتماعي في تلك المناطق، ويمكن رصد بعضاً من تلك النتائج فيما يلي:

- لم تكن هناك إرادة فعلية في السابق لتحقيق تنمية فعلية وشاملة ومستدامة في المناطق الريفية، ويظهر ذلك جلياً من خلال دمج القطاع ضمن المشاريع الوطنية دون مراعاة خصوصيتها.
- استراد المشاريع المعلبة والجاهزة مثل برنامج التسيير الذاتي المستوحى من الفكر الاشتراكي والتجربة السوفيتية، لا يمكن أن ينجح في بيئة ريفية تختلف من حيث الثقافة والمجتمع عن البيئة التي أتت منها.
- من الضروري إخراج سياسات التنمية الريفية من دائرة مكافحة الفقر في الريف فقط، بل يجب أن ينصرف الدعم لتكثيف الاستثمار الذي يخلق التنمية ويرفع من قيمة الأقاليم الريفية والقادر على توليد الشغل

¹ نور الدين حاروش، رقيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص، 492.

² حراق مصباح، هوبل محمد، المشاريع الحوارية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية: حالة ولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 2015 ص 5-52.

برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآلية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر

- تجاوز المعوقات القانونية والمؤسسية كقيل بتحقيق التنمية الريفية في المجتمع الجزائري، وإلها على الاطلاق هو اعتبار الريف حالة خاصة يتوجب التعامل معها برصد امكانيات كافية.

- تثبيت الساكنة عبر محاربة النزوح وتوفير المرافق العامة الصحية والتربوية، ورفع مستويات العيش

وعليه لدعم وتجسيد برامج التنمية الريفية وتكريس الاستثمار الريفي يجب :

- إعادة النظر في قضية التنمية الريفية على أساس أنها ليست قضية اجتماعية بقدر ما هي قضية اقتصادية يتعين معالجتها وفق رؤية استراتيجية.

- لا بد من مواصلة مجهودات التنمية لرفع مستوى الفلاحة في الجزائر

- تحديد المؤهلات الزراعية لمختلف الولايات الجزائرية وتقسيم المجال إلى مناطق متجانسة في إطار التعاون والتشارك للتنمية المحلية.

- وضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية من أجل التكفل الأحسن للفلاح والوقوف على تجسيدها.

- تنظيم أيام دراسية وملتقيات وحمالات لتوعية الفلاحين وسكان الأرياف من أجل المشاركة في التجسيد الفعلي لبرامج التنمية وهذا من خلال العمل على تفعيل المشاركة في الشأن المحلي في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية.

وكنيجة عامة نجد أن برامج التنمية الريفية هي آلية مهمة في تحقيق التنمية المحلية بحيث أن من الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها التنمية الريفية المندمجة PPDRI هو تحقيق التنمية المحلية والنهوض بمستوياتها في المناطق الريفية والجزائر تضع هذه البرامج الجوارية كآلية لدعم وتنشيط المناطق الريفية وهذا لتحسين حياة السكان المحليين أي تعزيز الاستقرار الاجتماعي ومن جهة أخرى وقف النزوح الريفي من خلال جعل المناطق الريفية أكثر جاذبية عبر تضيق الفجوة بين الريف والمدينة.

قائمة المراجع:

- (1) الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، مطبوعة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر 2010
- (2) بوخدوني توفيق، بورحلي كريمة، التنمية الريفية المندمجة ووقعها على الريف الجزائري - جيجل نموذجاً-، " مجلة أبحاث ودراسات التنمية"، المجلد7، العدد2، 2020
- (3) حراق مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)- " مجلة مילاف للبحوث والدراسات"، العدد2، 2015
- (4) الطيب هاشمي، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سعيدة كنموذج للمخطط)، " مجلة الحقيقة"، المجلد12، العدد1، 2013

حميد رامي، خدوجة بومحكاك

- (5) الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبلو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014
- (6) علال علي، عرار محمد، برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآليات دعم محلية برامج تحت إشراف محافظة الغابات المسيلة 2009 إلى 2016، "مجلة الإدارة العامة وابقانون والتنمية"، مجلد05، عدد01، 2024
- (7) لرقط فريدة، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة علمية في ملتقى وطني حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، بجامعة برج بوعريريج، يومي 14-15 أبريل 2018
- (8) نور الدين حاروش، رفقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، "المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية"، المجلد5، العدد2
- (9) الإذاعة الجزائرية، إطلاق برنامج التنمية المحلية المندمجة "أديل" رسميا عبر ولايات نموذجية، news.radioalgerie.dz، 2025/09/29
- (10) وزارة الداخلية والنقل: ورشة عمل للتعريف ببرنامج "أديل" لدعم التنمية المحلية، التلفزيون الجزائري، entv.dz، يوم 17 / 01 / 2026